مواقفها هذه في المناقشة التي اجريت في الكنيست، بناء على طلبها، للبحث في موضوع الخيار الفلسطيني كخيار وحيد للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع (**عل همشمار**، ١١/٨/ ١٩٨٨).

في الجانب الآخر، أي في معسكر الاحزاب اليمينية الدينية والعلمانية المحسوبة على الليكود، كانت ردود الفعل متقدمة على موقف الليكود، لناحية المطالبة بانتهاز الفرصة «التاريخية» (القرارات الاردنية) لوضع الخيار الصهيوني القومي موضع التطبيق. وفي هذا السياق، دعت سكرتارية حركة «هتحياه» الى ابداء الجرأة والعزم بفرض القانون والسيادة الاسرائيليين على الضفة والقطاع فوراً، وبلا تردد «كي لا يتكون الانطباع بأن خطاب الملك الاردني ترك فراغاً في المنطقة» (**معاريف**، ١/٨/١٩٨٨). وفي هذا الصدد، كررت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين، مواقف حركتها المعروفة من موضوع الدولة الفلسطينية، ومن طرد الفلسطينين، قائلة: «ان الاردن الذي يمتد فوق ثلاثة ارباع ارض ـ اسرائيل التاريخية، والذي معظم سكانه واعضاء حكومته من الفلسطينيين، هو دولة فلسطينية بحكم الواقع. وبامكان عرب أرض ـ اسرائيل الذين يرغبون في العيش في ظل حكم عربي، ان يجدوا لهم مكاناً فيه. وهذا حقهم» (**المصدر نفسه**). وهاجمت كوهين، في مقالة كتبتها بعنوان «والآن، الخيار الاسرائيلي» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٨/١٩٨٨)، خياري المعراخ والليكود السياسيين، معتبرة «ان ثمة، الآن، فرصة تاريخية لاسرائيل لتحقيق الخيار الواقعي الوحيد على الارض، وهو الخيار الاسرائيلي في فرض القانون الاسرائيلي على [الضفة الغربية]». وحذّرت كوهين من ان عدم استغلال هذه الفرصة سوف يجعل «الخيار الفلسطيني يهددنا حتى في تل ـ أبيب».

وحذت حذو «هتحياه» بقية الكتل الدينية والقومية الاخرى المحسوبة على اليمين في الحكم، أو المعارضة. فالحزب الديني القومي (المفدال) أصدر بياناً جاء فيه أن فكرة الدولة الفلسطينية، واعلان الملك حسين قطع العلاقة يبرهنان على انه بقي خياران فقط في «ارض ـ اسرائيل»: الخيار الاسرائيلي، والخيار الفلسطيني. وأضاف البيان ان على اسرائيل ان تبرهن للعالم كله، بواسطة نشاطات حازمة وفورية، ان الخيار الاسرائيلي، هو الوحيد المطروح امامها الآن (**دافار**، ٨/٨/١٩٨٨).

ودعا عضو الكنيست رفائيل ايتان (تسومت) الى أن يكون الرد الاسرائيلي على تطلعات م.ت.ف. وعلى التطورات الاخيرة بتكثيف الاستيطان في المناطق، من أجل الحؤول دون اعادة تقسيم البلاد (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

أما على الصعيد الحكومي، فقد انعقد مجلس الوزراء المصغر، بتاريخ ٣/٨/١٩٨٨، للتداول في الاجراءات الاردنية، حيث استمع لعرض وتقديم للوضع قدّمه خبراء وزارة الدفاع الذين اجمعوا على ضرورة الانتظار حتى يتضح، تماماً، اذا كانت الاجراءات الاردنية خطوة تكتيكية أم انها تشير الى تحول استراتيجي في سياسة الاردن ؟ ولم يتخذ المجلس أي قرارات بشأن مطالبة بعض اعضائه (شارون ومواعي) بانتهاز الفرصة التي اتاحتها القرارات الاردنية، لمصلحة اسرائيل. فقد طالب مواعي بتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة؛ كما طالب شارون بتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنات اليهودية فيها، وعلى المناطق غير المكتظة بالسكان وفقاً لمشروع الون، والتي هناك اجماع قومي على عدم الانسحاب منها (**هآرتس**، ٤/٨/١٩٨٨). وعاد شارون وكرّر اقتراحه آنف الذكر في الجلسة التي عقدتها الحكومة بكامل هيئتها. وانضم الى الوزيرين، مواعي وشارون، في هذا المطلب، الوزير يوسف شابيرا (المفدال)، الذي قال ان الشعب ينتظر رد الحكومة، داعياً الى ضم كل الضفة، أو اجزاء منها، الى اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٨٨).

وكما حصل في مجلس الوزراء المصغر، فقد اكتفت الحكومة بالاستماع الى وجهات نظر الوزراء، دون اتخاذ أي قرار، بسبب الخلافات في وجهات النظر بين قطبيها الاساسيين (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله